

تقرير منتدى هيئات تنمية التجارة في الدول الأعضاء في منظمة التعاون
الإسلامي: آليات العمل لتعزيز التعاون مع القطاع الخاص

الشارقة- دولة الإمارات العربية المتحدة، 17-18 مارس 2014

يقدمه

المركز الإسلامي لتنمية التجارة

إلى

الدورة الثلاثين للجنة المتابعة المنبثقة عن اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي
والتجاري لمنظمة التعاون الإسلامي

(الكومسيك)

أنقرة - الجمهورية التركية، 7-8 مايو 2014

تقرير منتدى هيئات تنمية التجارة في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي: آليات العمل لتعزيز التعاون مع القطاع الخاص

الشارقة- دولة الإمارات العربية المتحدة، 17-18 مارس 2014

استنادا إلى القرارات الصادرة عن الدورة الوزارية التاسعة والعشرين للجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي "الكومسيك" وعن الاجتماع السادس لهيئات تنمية التجارة في منظمة التعاون الإسلامي المنعقد في نوفمبر 2007 بدكار - جمهورية السنغال - والمتعلقة بتعزيز التعاون بين هذه الهيئات، نظم المركز الإسلامي لتنمية التجارة وغرفة تجارة وصناعة الشارقة والمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة (ITFC) يومي 17 و 18 مارس 2014 بالشارقة- دولة الإمارات العربية المتحدة "منتدى هيئات تنمية التجارة في منظمة التعاون الإسلامي: آليات العمل لتعزيز التعاون مع القطاع الخاص".

يهدف هذا الاجتماع من جهة، إلى تبادل وجهات النظر حول أفضل الممارسات الوطنية والإقليمية في مجال تنمية الصادرات من أجل تنمية التجارة البينية ومن جهة أخرى، إلى ضبط برنامج للتعاون للفترة 2015-2019.

خلال الجلسة الافتتاحية، ألقى ممثلو غرفة تجارة وصناعة الشارقة ومنظمة التعاون الإسلامي ومجموعة البنك الإسلامي للتنمية والغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة والمركز الإسلامي لتنمية التجارة كلماتهم حول تنشيط أنشطة هيئات تنمية التجارة في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي بالتعاون مع المؤسسات الإقليمية والدولية.

شارك في هذا المنتدى أزيد من 70 ممثل عن الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي ولجنة الكومسيك والمركز الإسلامي لتنمية التجارة والغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة والمؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات والمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة ومركز التجارة الدولي بجنيف والسوق المشتركة لشرق وجنوب إفريقيا (الكوميسا) والتحالف العالمي للوجستية الفعالة ومركز التجارة بتايلاند والجزائر والكويت ديفوار ومصر والإمارات العربية المتحدة وغينيا والأردن والكويت وموريتانيا وتونس.

ملحق

إطار التعاون فيما بين شبكة مراكز النهوض بالتجارة في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي



نحن ممثلو مراكز النهوض بالتجارة والحكومات في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي والمؤسسات التابعة لها العاملة على النهوض بالتجارة والاستثمار، المجتمعون في الشارقة – دولة الإمارات العربية المتحدة يومي 17 و18 مارس 2014 م، في إطار المؤتمر الأول للشبكة الشاملة لهيئات مراكز النهوض بالتجارة في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي؛

إذ نذكر بالقرارات الصادرة عن مؤتمرات القمة الإسلامية ومجلس وزراء الشؤون الخارجية (CMAE) في مجال تعزيز التجارة البينية؛

واعتباراً لمقتضيات الاتفاقية العامة للتعاون الاقتصادي والفني والتجاري فيما بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي التي تمت المصادقة عليها سنة 1977 ودخلت حيز التنفيذ في أبريل 1981؛

واعتباراً لمقتضيات برنامج العمل العشري المصادق عليه من قبل الدورة الاستثنائية الثالثة لمؤتمر القمة الإسلامي المنعقدة بمكة المكرمة بالمملكة العربية السعودية يومي 7 و8 ديسمبر 2005 م؛

وإذ نشيد بالاستراتيجية الجديدة للكومسيك المصادق عليها من قبل الدورة الاستثنائية الرابعة لمؤتمر القمة الإسلامي المنعقدة بمكة المكرمة في أغسطس 2012؛

كما نذكر أيضاً بمقتضيات إعلان داكار المعتمد من قبل الاجتماع السادس لمراكز النهوض بالتجارة للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي المنعقد بتاريخ 22 نوفمبر 2007، وخاصة الفقرة 3 المتعلقة بإنشاء الشبكة الشاملة لمراكز النهوض بالتجارة في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي والتي تم تكليف المركز الإسلامي لتنمية التجارة بمهمة سكرتارياتها؛

واعتباراً للدور المحوري والأساسي الذي تقوم به مراكز النهوض بالتجارة لتعزيز التجارة البينية لمنظمة التعاون الإسلامي وما ستقدمه هذه الشبكة من زخم جديد للتعاون فيما بين هذه المراكز ومع المؤسسات العاملة في هذا المجال التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي؛

وإذ نشيد بالدور الهام الذي تلعبه سكرتارية الشبكات الإقليمية الثلاث الناطقة بلغات العمل الثلاث للمنظمة في التواصل فيما بينها ومع سكرتارية الشبكة الشاملة؛

وإذ نلاحظ بكل ارتياح التقدم الحاصل إلى حد الآن لبلوغ نسبة 20% المستهدفة للتجارة البينية بحلول عام 2015 كما هو منصوص عليه في برنامج العمل العشري لمنظمة التعاون الإسلامي وبنبارك الجهود المبذولة من أجل تنفيذ نظام الأفضليات التجارية فيما بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، بما فيها بروتوكول خطة التعريف التفضيلية (بريتاس) وقواعد المنشأ؛

وإذ نؤكد على الأهمية القصوى لدعم المشاركة الفعالة للقطاع الخاص في التعاون الاقتصادي والتجاري بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي بصفته المحرك الرئيسي؛

وإذ نعرب عن تقديرنا للعمل الذي تقوم به مختلف المؤسسات التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي العاملة في المجال الاقتصادي؛

وإذ نعلن عن رغبتنا في تعزيز العمل الإسلامي المشترك علاوة على التعاون مع المنظمات الإقليمية والدولية ذات الصلة بهدف الاستفادة من خبرتها وتيسير عمل هذا البرنامج الطموح.

وحرصاً منا على تنفيذ مقتضيات هذا الإعلان اتفقنا على ما يلي:

- انطلاق العمل بالشبكة الشاملة لمراكز النهوض بالتجارة في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي بما فيها شبكاتها الإقليمية الناطقة بلغات العمل الثلاث للمنظمة ابتداء من فاتح أبريل 2014؛
- تكليف المركز الإسلامي لتنمية التجارة بمهمة سكرتارية الشبكة الشاملة لمراكز النهوض بالتجارة لمنظمة التعاون الإسلامي؛
- إسناد مهمة سكرتارية الشبكة الناطقة بالعربية إلى المركز التونسي للنهوض بالصادرات (Tunisia Export) والشبكة الناطقة بالفرنسية إلى الوكالة السنغالية للنهوض بالصادرات (ASEPEX) والشبكة الناطقة بالإنجليزية (سيتم تحديد ذلك من خلال التشاور بين المركز الإسلامي لتنمية التجارة والدول الأعضاء) وذلك لمدة 4 سنوات؛
- إسناد سكرتارية الشبكات الإقليمية بعد انقضاء فترة أربع سنوات لهيئة أخرى من هيئات النهوض بالتجارة يتم تعيينها بصفة توافقية بين كافة مراكز النهوض بالتجارة الأعضاء في الشبكة الإقليمية، ويتم ذلك خلال أول اجتماع يعقد مباشرة بعد انقضاء الفترة المذكورة (4 سنوات)؛
- عقد مؤتمر عام مرة كل سنتين لتقييم عمل الشبكة الشاملة لمراكز النهوض بالتجارة في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي وتقديم تقرير حول التقدم الحاصل في إنجاز مخطط العمل؛

● إنشاء جائزة تسند لأفضل مركز للنهوض بالتجارة في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي بمناسبة المؤتمر العام لمراكز النهوض بالتجارة الذي ينعقد بصفة منتظمة مرة كل سنتين بالتزامن مع المعرض التجاري للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي (TFOIC)؛

● تخصيص الموارد الضرورية لتنفيذ المشاريع المصادق عليها من قبل الشبكة. وقد تشمل المهام التي تسند إلى الشبكة الشاملة لمراكز النهوض بالتجارة في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي المحاور التالية:

المحور الأول: أنشطة تأهيل الكفاءات

- تكوين الكوادر والمختصين في التجارة الدولية من خلال تنظيم ورشات العمل؛
- تنظيم دورات تدريبية حول مختلف الإجراءات التجارية؛
- تنظيم الندوات التعريفية حول المفاوضات التجارية الدولية ومزايا الاتفاقيات الدولية والإقليمية؛
- تقديم المساعدة الفنية لإنشاء مراكز النهوض بالتجارة في الدول الأعضاء التي لا تتوفر على مثل هذه المراكز.

المحور الثاني: أنشطة الترويج التجاري

- تشجيع المشاركة في المعارض العامة والمتخصصة لمنظمة التعاون الإسلامي بما فيها:
 - المعارض المنظمة من قبل المركز الإسلامي لتنمية التجارة؛
 - المعارض المنظمة من قبل الدول الأعضاء؛
 - المعارض المنظمة على النطاق الجهوي والإقليمي.
- المساهمة في المعرض الافتراضي للمركز الإسلامي لتنمية التجارة للتعريف والتسويق للسلع في نطاق الشبكة.

المحور الثالث: أنشطة الاعلام التجاري

- تبادل المعلومات الاقتصادية والتجارية؛

- التنسيق والتعاون فيما بين بنوك معلومات مراكز النهوض بالتجارة والمؤسسات التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي وتبادل الخبرات؛
- تقديم المساعدة الفنية لإنشاء قواعد معلومات حديثة واستخدام تطبيقات تكنولوجيا المعلومات الحديثة والعمل على تطوير البنية التحتية الرقمية؛
- تقديم المعلومات حول السياسات الاقتصادية والتجارية للدول الأعضاء وتسهيل نفاذ السلع للأسواق والترويج للفرص المتاحة.

المحور الرابع: الدراسات والبعثات التجارية

- إعداد الدراسات القطاعية والتسويقية؛
- تنظيم البعثات التجارية واللقاءات بين المستثمرين ورجال الأعمال قصد إبرام الصفقات التجارية وآليات الترويج الأخرى.

المحور الخامس: تسهيل التجارة والاستثمار

- الترويج لخدمات المؤسسات التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي العاملة في مجال التجارة والاستثمار، بما فيها عمليات التسويق والتمويل وخدمات الائتمان وضمان الصادرات؛
- تقديم الاستشارة للفاعلين الاقتصاديين لتسهيل التجارة وتحسين مناخ الاستثمار؛
- المساهمة في رصد الحواجز غير الجمركية للتجارة وتلقى شكاوى الفاعلين الاقتصاديين وإمكانية معالجتها والتصدي لها من خلال جمع وتحليل ونشر المعلومات حول أسواق التصدير، وذلك حسب الطلب؛
- القيام بدور التواصل بين أصحاب القرار السياسي وأصحاب المشاريع لوضع سياسات عالية الأداء لمراكز النهوض بالتجارة في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي وتسهيل المفاوضات بين وكالات المعايير من أجل تعزيز الانسجام والتكامل؛
- الترويج لمزايا الاتفاقيات التجارية والاستثمارية فيما بين الدول الأعضاء.